في إطار إستراتيجيته لاستقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

أكاديمية بنك الكويت الوطني تستقبل الدفعة السادسة عشرة من المتدربين

قيادات بنك الكويت الوطني في صورة جماعية مع الموظفين الجدد

الخلف: الأكاديمية تهدف إلى إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة بمؤهلات عالية

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة السادسة عشرة من الموظفين الجدد في برنامجه الستوي «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف والمصمم خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك. ويندرج هذا البرنامج في إطار استراتيجية الوطني الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية.

وكان في استقبال الموظفين الجدد إدارة الموارد البشرية ومجموعة من قيادات البنك من مختلف القطاعات.

وقال مدير إدارة التعيينات في بنك الكويت الوطني نواف الخلف ان برنامج «أكاديمية الوطني» الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية الشابة لدى البنك، وذلك بهدف إعداد قيادات مصرفية وطنية ذات مؤهلات عالية في جميع التخصصات المصرفية المتطورة، وذلك لتلبية تطلعات البنك الرامية إلى الارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المخطط للأنشطة والخطط التوسعية على المستويين المحلي والإقليمي.

وتعكس أكاديمية بنك الكويت الوطني رؤية البنك الذي يضع مسالة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفها هدفا استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص، الذي ينبغي أن ينهض بمسؤولياته الوطنية ويزيد من مساهماته وجهوده في مجال توطين الوظائف وبناء طاقات قيادية جديدة عبر التدريب والتطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر الوطنية الشابة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لفترة أربعة أشهر ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي مثل: المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري هذا بالإضافة إلى التدريب العملي للمشاركين في مختلف أقسام البنك، وإشراك مدربين معتمدين عالميا لتمكين موظفي البنك من كسب المهارات المصرفية المتخصصة والاستفادة من شراكاتنا الاستراتيجية مع مختلف الجامعات الحكومية الخاصة في الكويت.

«التنمية الاقتصادية» تخفض كلفة إصدار التراخيص 30 %

4787 رخصة تجارية في أبوظبي بـ6 أشهر

4787 رخصة تجارية في أبوظبي بـ6 أشهر

أصدرت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي 4787 رخصة في النصف الأول من العام الجاري، وفقا لتقرير نشرته أمس، منها 2339 جديدة في الربع الأول و2448 في الربع الثاني، ليصل عددها الإجمالي على مستوى الإمارة إلى 110445 رخصة.

واعتبر وكيل الدائرة بالإنابة خليفة بن سالم المنصوري أن نتائج مؤشرات النصف الأول تعكس استمرار الطلب على نشاطات تجارية متنوعة من قبل رجال الأعمال المواطنين والأجانب.

ولفت المنصوري إلى أن مركز أبوظبي للأعمال في الدائرة «أعلن أخيرا تقليص متوسط عدد إجراءات إصدار التراخيص التجارية بنسبة 50%، وعدد الأيام لبدء النشاط إلى النصف، فضلاً عن خفض متوسط كلفة إصدار التراخيص 30%، والعمل على إنجاز النظام الموحد لإصدارها بحلول العام المقبل».

من جهته، أشار المدير التنفيذي لـ «مركز أبوظبي للأعمال»، التابع للدائرة محمد مبيف المنصوري، إلى مبادرات أطلقها المركز أخيرا من أبرزها خدمة تطبيق التجديد السريع، وتوفير 14 خدمة إلكترونية تعنى بمعاملات التراخيص التجارية.

وأوضح أن المركز أنجز الربط الإلكتروني مع 27 جهة حكومية محلية واتحادية، لتصل معها معاملات التراخيص التجارية إلكترونيا إلى نسبة تزيد على 92% من المعاملات الإجمالية.

وقال المنصوري إن مع إنجاز تفعيل نظام الربط الإلكتروني، سيتمكن زبائن المركز من استخراج الرخصة الجديدة في فترة تتراوح بين يومي عمل و4 أيام، ما يسهّل لهم الحصول على معاملتهم من دون الرجوع إلى الجهات المعنية، ويبقى المركز النافذة الوحيدة له لتقديم طلب الحصول على الترخيص التجاري مرفقا بالمستندات، ما يخفف الازدواجية في الأعمال واختصار الوقت وتوفير الجهد للحصول على الخدمة.

اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 12 مليار دولار

صندوق النقد الدولي

أعلنت الحكومة المصرية أمس الخميس أنها توصلت الى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامجها الاصلاحي.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية وبعثة الصندوق الدولي.

وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال المؤتمر إن الحكومة المصرية تستهدف تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو 21 مليار دولار على ثلاث سنوات منها 12 مليارا من صندوق النقد الدولي والباقي من اصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى وطرح ما بين خمس الى ست شركات حكومية في البورصة خلال العامي المالي (2016 - 2017).

وأكد أن دعم الصندوق لتنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي يعطي رسالة ثقة في الاقتصاد المصري مضيفا أن القرض بمثابة شهادة بأن مصر جاذبة للاستثمارات الخارجية وقادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بدون اضطرابات.

وقال عامر «لدينا الجراة على مواجهة مشكلاتنا وعلينا القيام بما يجب لخدمة البلاد ونأخذ هذا الموضوع بمنتهى الجدية».

وأضاف أن مصر لن تنمو بالاستثمارات المحلية فقط ولكنها تحتاج الى استثمارات كبرى وذلك من خلال تحقيق اصلاحات هيكلية مضيفا أن القرض حق لمصر باعتبارها احد المساهمين في الصندوق.

من جانبه أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي كريس جارفيس خلال المؤتمر الصحفي أنه تم التوصل الى اتفاق على مستوى الخبراء لحصول مصر على 12 مليار دولار لدعم برنامج الحكومة الاصلاحي لمدة ثلاث سنوات ويتوقف ذلك على موافقة مجلس ادارة الصندوق الذي سينظر في الطلب خلال الاسابيع القادمة.

وأضاف أن القرض الذي تم الاتفاق عليه «يهدف لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري».

وأوضح جارفيس أن مصر تواجه عددا من الصعوبات وأن الحكومة تدرك أهمية الاسراع في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتشجيع معدلات النمو وتحقيق فرص العمل وتخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية اثناء عملية الاصلاح.

وأكد أن الصندوق لديه ثقة كبيرة في الأداء الاقتصادي في مصر موضحا أن مصر استطاعت التغلب على الأزمة المالية العالمية والاضطرابات الداخلية في السنوات الأخيرة.

وقال إن صندوق النقد الدولي سيشجع الهيئات الدولية والبلدان الاخرى على تقديم الدعم لمصر وان الصندوق خاطب مؤسسات البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي وأبدت الاستعداد للمساعدة.

فرص كبيرة توفرها اختبارات الأمن وحلول حماية البيانات من الضياع

«جارتنر»: الإنفاق العالمي على أمن المعلومات سينمو بنسبة 7.9 % ليصل إلى 81.6 مليار دولار خلال 2016

الانفاق العالمي على أمن المعلومات سينمو 7.9 %

أشارت مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية جارتنر في أحدث دراساتها إلى أن الإنفاق على منتجات وخدمات أمن المعلومات سيصل إلى 81.6 مليار دولار خلال العام 2016، أي بزيادة قدرها 7.9% مقارنة بالعام 2015. وتحتل الخدمات الاستشارية وتعهيد الأعمال التقنية إلى جهات خارجية الحصة الأكبر من الإنفاق على أمن المعلومات، في حين من المتوقع أن تشهد 3 فئات أكبر نسبة نمو في مجال أمن المعلومات، وهي الاختبارات التقنية وتعهيد الأعمال التقنية إلى جهات خارجية وحلول حماية البيانات من الضياع.

وستواصل التقنيات الأمنية الوقائية نموّها القويّ، لاسيما وأن الكثير من المتخصصين في أمن المعلومات لديهم تفضيلات خاصة في الشراء لاتخاذ تدابير وقائية، ومع ذلك تشهد حلول أخرى مثل «إدارة المعلومات الأمنية والأحداث» و «بوابات عبور الويب الآمنة» تحسينات لتدعم نهج الكشف عن التهديدات والاستجابة لها. ومن المتوقع أن تحقق حلول «بوابات عبور الويب الآمنة» نموا مستمرا حتى العام 2020 بنسبة تتراوح بين 5 و 10% سنويا في ظل تركيز المؤسسات على كشف التهديدات الأمنية والاستجابة لها.

وبهذه المناسبة، قالت إليزابيث كيم، محللة الأبحاث الأولى لدى جارتنر: «تركز المؤسسات بصورة متزايدة على تقنيات كشف التهديدات الأمنية والاستجابة لها، وذلك لأن الأساليب الوقائية لم تنجح إلى حدّ كبير في التصدّي للهجمات الخبيثة، وإننا ننصح الشركات بشدة على أن توازن في إنفاقها بين هذه التقنيات من جهة والأساليب الوقائية من جهة أخرى».

وأضافت كيم: « ستصبح الخدمات المحرّك الأساسي للإنفاق على أمن المعلومات في ظل التحديات التي تشهدها المؤسسات نتيجة نقص عدد الموظفين والكفاءات، كما أن هناك انتشارا ملحوظا لخدمات الكشف والاستجابة المدارة (MDR)، لاسيما في ظل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في الجمع بين الخبرات الأمنية لديها من جهة والأدوات المستخدمة لكشف التهديدات، فضلا عن إعادة بيئة العمل إلى حالة جيدة بعد حصول اختراق أمني، وخاصة عند التعرض لتهديدات متقدمة موجّهة أو تهديدات داخلية. ويحوّل مزوّدو خدمات الكشف والاستجابة المدارة (MDR) تركيزهم نحو الشركات متوسطة الحجم بصورة متزايدة، وترى شركة جارتنر أن هذه الخدمات ستكون عاملاً في زيادة الإنفاق على أمن المعلومات للمؤسسات الصغيرة والكبيرة على حدّ سواء».

ووفقا لجارتنر، فإن الإنفاق في قطاع أمن المعلومات الخاص بالمستهلكين مثل برمجيات الحماية وبوابات عبور الإيميل الآمنة (SEG) ومنصات حماية النقاط الطرفية (EPP) ستشهد نموا محدودا.

ومن التوقعات الأخرى لمؤسسة جارتنر حول أمن المعلومات:

زيادة متوسط سعر جدار الحماية الناري (فايروول) بما لا يقل عن 2 إلى 3 بالمائة عاما بعد عام حتى حلول العام 2018

يعود ذلك إلى الطلب المتزايد على تجهيزات متقدمة من قبل مزوّدي الخدمات السحابية والخدمات الأخرى، وذلك بسبب الحاجة إلى عرض حزمة أكبر لخدمة العدد المتزايد من الأجهزة. وفي حين أن المنافسة بين الشركات الموفرة لحلول جدار الحماية الناري ستضغط على الأسعار، فإن المؤسسات الكبيرة ومزوّدي الخدمات والمؤسسات العالمية التي تعمل عبر الإنترنت ستستثمر في جدران حماية نارية أكبر وأكثر كلفة، وبالتالي ستمثل هذه الجدران مصدرا هاما للعائدات للشركات التي توفرها.

بحلول العام 2018، سترتفع نسبة المؤسسات التي ستطبق حلولا لمنع ضياع أو فقدان البيانات من 50% اليوم إلى 90%

تعمل المؤسسات على تطبيق حلول منع ضياع أو فقدان البيانات امتثالا للتشريعات والقوانين ولحماية الملكية الفردية ولمراقبة البيانات. وتشمل الحلول الحديثة أدوات لتحليل السلوك وتحليل الصور وتعلم الآلة وتقنيات لمطابقة البيانات بما يدعم الحلول الحالية ويطوّر من أدائها.

تبني السحابة العامة سيؤثر على الإنفاق على جدران الحماية النارية بنسبة تقل عن 10% حتى نهاية العام 2019، إلا أن هذا الأثر سيزداد بعد ذلك.

مع ازدياد الإقبال على «البرمجيات المقدمة على شكل خدمات»، فسيكون تأثير ذلك محدوداً على صعيد الإنفاق على حلول الجدار الناري خلال السنوات الثلاث القادمة، إذ أشارت جارتنر في دراستها إلى أن «البرمجيات المقدمة على شكل خدمات» قد شكلت أولوية لـ16% فقط من مدراء المعلومات خلال العام 2015.

نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة ستضيف مزايا متقدّمة للجدران النارية للشبكة تعمل على مبدأ التحرّي بحلول العام 2019.

يزداد عرض حزمة الاتصال المستخدمة كل يوم، مما يتطلب استخدام جدار ناري ذو أداء أعلى وأكثر كلفة ويعمل على نطاق أوسع.

تباطؤ نمو نيويورك يلف مدينة الأضواء بغيوم اقتصادية بفعل انخفاضات في خلق الوظائف وإيرادات ضريبة الدخل

قال مراقب حسابات مدينة نيويورك إن اقتصاد أكبر مدينة في الولايات المتحدة ومركزها المالي تباطأ في الربع الثاني من هذا العام بفعل انخفاضات في خلق الوظائف وإيرادات ضريبة الدخل ساهمت في أبطأ وتيرة للنشاط منذ الربع الرابع من 2013.

وسجلت نيويورك زيادة بلغت 1.7% في الناتج الاجمالي للمدينة في الربع الثاني انخفاضا من نمو بلغ 4% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

وقال سكوت سترينجر مراقب حسابات مدينة نيويورك «اقتصاد مدينتنا ما زال ينمو.. لكن في 2016 تحولنا من الركض عدوا إلى الهرولة... هذا التقرير يؤكد أن انتعاشنا لم يعد يكتسب زخما.»

ومع هذا فإن اقتصاد مدينة نيويورك تمكن من التفوق على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الذي سجل زيادة بلغت 1.2% في الربع الثاني.

وقال التقرير إن الاقتصاد الأميركي تأثر سلبيا بأكبر هبوط في الاستثمار الخاص المحلي في سبع سنوات والشكوك التي تحيط بسياسة اسعار الفائدة وانخفاض اسعار الطاقة.

وأضافت مدينة نيويورك 13400 وظيفة في القطاع الخاص في الربع الثاني من العام، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.4% تتوازى امام قفزة قياسية بلغت 42100 وظيفة جديدة في الربع الأول. وانخفضت إيرادات ضريبة الدخل 5.7% على اساس سنوي في الربع الثاني إلى اكثر من ثلاثة مليارات دولار.